

أحمد الجلبي وقضيته ضد الأردن

(لعبة القط والفار)

بتاريخ 1989/8/3 أصدرت لجنة الأمن الاقتصادي (أثناء الأحكام العرفية) قراراً يدمج بنكي البتراء وبنك الأردن والخليج معاً وحل مجالس إدارتهما وتعيين لجنة إدارة كان أحد أعضائها الدكتور احمد الجلبي الذي كان المسؤول الإداري الأول (وربما الوحيد عملياً) لبنك البتراء من تاريخ إنشائه سنة 1977 وحتى تاريخ القرار المذكور. ولم تمض أربعة أيام على القرار، حتى غادر الدكتور الجلبي الأردن في (1989/8/7) ولم يعد للبلاد منذ ذلك التاريخ. واثناء ذلك تمت إحالة القضية للقضاء العسكري الذي اصدر بتاريخ 1992/4/9 حكماً غيابياً أدان فيه الجلبي بتهم الاختلاس وإساءة الائتمان والاحتيال، والحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة (22) سنة مع غرامات مالية بلغت حوالي (28.5) مليون دولار أمريكي.

ومنذ ذلك الوقت والحرب الإعلامية بيم الحكومة الأردنية و احمد الجلبي دائرة، تنور تارة وتهدا تارات. احمد الجلبي يهاجم الأردن ويلصق به التهم السياسية المختلفة، وخاصة تقربه من صدام حسين وتمويله له بمعدات عسكرية أثناء الحرب العراقية الإيرانية خلافاً للحظر المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية. والأردن يثير مسألة تسليمه له باعتباره مجرمًا فاراً حسب تعبير القانون الأردني. ومن حيث النتيجة، يبدو ان احمد الجلبي لا يريد ان يتجاوز خطوطاً رسمها هو نفسه او رسمت له حول الأردن، كما ان

بتاريخ 2004/8/11 رفع السيد أحمد الجلبي، المعروف جيداً في مختلف الأوساط العربية وخاصة الأردنية، دعوى مدنية ضد الأردن (كدولة وحكومة) والبنك المركزي والدكتور محمد سعيد النابلسي محافظ البنك المركزي سابقاً والسيد مضر بدران رئيس الوزراء سابقاً. والدعوى برقم 04CV01353 ، وهي مقامة لدى محكمة مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية. وقبل الإشارة لأهم الوقائع التي وردت في الدعوى والتي تشكل أساساً لها، نشير إلى ثلاث مسائل: الأولى - أن الدعوى مرفوعة بالاسم الشخصي للجلبي وباسم كل من بنك البتراء - عمان، وبنك البتراء - واشنطن بافتراض أن إدارة هذين البنكين، المعيّنة بطريقة غير قانونية، إنما تمثل المدعى عليهم، وبالتالي من غير الممكن أن ترفع هذه الإدارة دعوى ضد نفسها. وبمعنى آخر، فإن الجلبي لا زال يرى نفسه بأنه يمثل البنكين المذكورين أي هو الممثل الشرعي والوحيد لهما. الثانية - استعراض الجلبي لسمعته وسمعة عائلته الطيبة وتاريخها الحافل بالعطاء سياسياً واقتصادياً. فجده عبد الحسين كان وزيراً في العراق إبان الحكم الملكي، ووالده عبد الهادي كان رجل أعمال ونائباً لرئيس مجلس الأعيان في العراق، إلى حين حدوث الانقلاب العسكري سنة 1958 واستبدال النظام الجمهوري بالنظام الملكي، ومن ثم مغادرة العائلة إلى لبنان وبعد ذلك قدوم أحمد الجلبي إلى الأردن سنة 1977 حيث أسس فيه بنك البتراء الذي تولى إدارته حتى 3/آب/1989. ومن وجهة نظره، فقد حقق هذا البنك نجاحاً منقطع النظير في عهده مثل كونه أول بنك قدم للسوق الأردني بطاقات الائتمان / الفيزا، وان رأسماله كان (3) مليون دينار ليصبح في فترة قصيرة (30) مليون دينار، وأصبح يملك 35% من أسهم بنك القاهرة عمان، وكان يسيطر على البنك الوطني في السودان الذي كان يملك بنكاً تابعاً له في مصر، كما أنشأ بنك البتراء بنكاً تابعاً له في الولايات المتحدة هو بنك بتراء واشنطن.

ومن خلال عمله في الولايات المتحدة، قدّم بنك البتراء حوالي 1.5 مليون دولار للاقتصاد الأردني، وانه اصبح لديه ما يزيد على (120) ألف عميل، وتمويله لإنشاء مدارس البكالوريوس في الأردن. ومن حيث النتيجة اصبح بنك البتراء البنك الثاني في الأردن وكان يصل إلى مرتبة البنك الأول، وغير ذلك من نجاحات كثيرة حققها بنك البتراء البنك (عمان وواشنطن) أثناء تولي الجلبي لإدارته، ويرجع كل ذلك بالطبع لحسن إدارته وسمعة الجلبي التجارية الطيبة داخل وخارج الأردن. الثالثة: ان الدعوى مدنية وليست جزائية بالرغم من ان المدعى عليهم، من وجهة نظره، ارتكبوا جرائم عدة بحقه أهمها محاولة خطفه وقتله بعد تسليمه لصادام حسين. ومن حيث النتيجة يطلب الجلبي تعويضا ماليا من المدعى عليهم لكل من المدعين يساوى ثلاثة أضعاف ما يتم إثباته من ضرر لحق بالمدعين بسبب تصرفات المدعى عليهم.

أما أساس مطالبة الجلبي لهذا التعويض، فهو الادعاء بأن المدعى عليهم بالتعاون والتنسيق الكاملين مع صدام حسين، اضرّوا عن سوء نية وقصد، بالمدعين وبممتلكاتهم وأموالهم عموما، واغتصبوا حقوقهم ومصالحهم الاقتصادية الحالية والمستقبلية، وقاموا بأعمال عدوانية ضد المدعين حاولوا إخفائها بتصرفات لاحقة تتصف بالغش والخداع، وان كل ذلك لا زال قائما حتى اليوم. وهذا الادعاء يقوم بدوره على وقائع تتصف غالبيتها العظمى بالطابع السياسي المحرّك للعواطف الإنسانية، مما قد يثير، بعيدا عن القانون والحقائق، الشفقة فالبكاء لدى صاحب القلب العاطفي الرقيق، ربما لدى صدام حسين نفسه لو اطلع على الادعاء قبل سقوطه، وحبه للانتقام من الأردن والمسؤولين الأردنيين (آنذاك)

بل من نفسه أيضا لما لحق هذا الإنسان الوطني الشريف، صاحب المشاعر الإنسانية والندبيلة من قهر وظلم يصعب تحمله إلا عن شخص مثله (جزاه الله كل خير).

فالدعوى تقوم بالدرجة الأساسية على ربط ما حصل بالجلبي وبنك البتراء في الأردن سنة 1989، بعوامل سياسية لا علاقة لها، حسب الادعاء، بالقانون ولا بالحفاظ على الاقتصاد الوطني الأردني، وتنطلق هذه العوامل من فرضية وجود احمد الجلبي في صف معين، ووجود المدعى عليهم، بالتعاون مع العراق ومع صدام حسين بشكل خاص، في صف آخر معارض للصف الأول تماما. ويمكن القول ان كل الدعوى بتفصيلاتها الكثيرة تقوم وتستند أساسا على هذه الفرضية، بحيث لو لم يكن احمد الجلبي معارضا لنظام صدام حسين لاختلف الوضع تماما بالنسبة لما حدث له ولكل من بنك البتراء - عمان وبنك البتراء - واشنطن سنة 1989. ومن الادعاءات التي ذكرها احمد الجلبي في دعواه ما يلي:

1- جهوده المكثفة والمتواصلة لإقصاء صدام حسين عن السلطة.

2- كشفه علنا لتواطؤ الأردن مع صدام حسين في الشراء غير المشروع للأسلحة المحظورة للعراق ولتعذيبه وقتله للمعارضين لنظامه.

3- استعراض لجرائم صدام حسين في العراق (وخارجه) ضد الإنسانية مثل قتل عشرات الآلاف من المواطنين العراقيين بالغاز السام، وعدوانه على إيران، وقتل الآلاف من الجنود الإيرانيين بالغاز، وعدوانه على الكويت، وجرائمه الاقتصادية

المختلفة بما في ذلك تواطؤه مع المدعى عليهم للاستيلاء على بنك البتراء في عمان وفي واشنطن لسلب موجوداته، وتدمير سمعة الجلبي ومصادقته التجارية (الفقرة 17).

4- خلال الثمانينات والتسعينات اظهر صدام حسين كراهيته للجلبي لان الأخير استغل تأثيره وسمعته الطيبة كمصرفي يعتمد عليه، في الكشف العلني لبعض جرائم صدام الكثيرة قبل معرفتها من الجمهور، وكشف الصلة المالية غير المشروعة بين صدام حسين والأردن حيث كان الأردن يعمل كواجهة سرية لصدام لشراء أسلحة واستخدامها ضد إيران في فرق واضح للحظر المفروض على تصدير الأسلحة للعراق (الفقرة 18).

5- نظرا لاعتماد الاقتصاد الأردني الضعيف على العراق، فقد اظهر الأردن رغبته بالتعاون مع صدام وتسليمه العراقيين المعارضين الذين كانوا في الأردن للتعذيب والقتل. وساعد الأردن صدام في التهرب من خطر تصدير الأسلحة إلى العراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وهو ما كشفه احمد الجلبي، وان الأردن تأمر مع صدام لخطف وتسليم الجلبي للعراق مع ما يترتب على ذلك من

وتستعرض الدعوى بعض ما قام به احمد الجلبي ضد صدام حسين و ضد التعاون

الذي كان بينه وبين الأردن، ومن ذلك ما يلي:

6- كشفه العلني لاشتراك الأردن مع صدام في تعذيب وقتل المعارضين العراقيين مثل إلقاء الأردن القبض على هادي السبيتي وتسليمه للعراق مما أدى لقتله.

7- سنة 1983، حذر الجلبي الدكتور محمد سعيد النابلسي محافظ البنك المركزي آنذاك من انه اكتشف بان شخصيات أردنية كانت تعمل كواجهة لصدام حسين لشراء أسلحة عدوانية لاستخدامها في جرائم ضد الإنسانية مقابل منافع مالية، وان صدام أرسل مئات الملايين من الدولارات للأردن لشراء الأسلحة من السوق العالمي، وان الأردن خدع بائعي الأسلحة بإصدار شهادات بان الأسلحة للأردن نهائيا وان الجلبي حاول إيقاف ذلك، إلا ان رئيس الوزراء الأردني آنذاك (مضر بدران) حذره من ان ما يقوم به يزعج الكثير في الأردن وانه يمكن إيذاؤه بسبب تصرفاته تلك وان الأمير حسن، ولي العهد آنذاك، لن يفيدك (او يساعذك).

8- الكشف عن معارضته لوكالة المخابرات المركزية CIA لمساعدتها لصدام ضد إيران أثناء حربهما معاً.

9- الإعلان في كل مناسبة تتاح له عن أن صدام حسين مجرم وطاغية وان نظامه ارتكب جرائم ضد الإنسانية، وانه كان يحذر من ان صدام يحصل على الأسلحة للهجوم على جيرانه وكان يحض على إزاحة صدام واستبدال غيره به بحكومة ديمقراطية.

10- الإعلان والكشف عن مشاركة صدام والأردن في سجن وتعذيب وقتل المعارضة العراقية لوقف نشاطاتها في المنفى وعن خرقها للقانون الدولي.

11- الكشف في مقابلة مع CPC سنة 1991 بأن الأردن يزود العراق بالمعدات الحربية اللازمة وانه كان يعمل كجبهة سرية لشراء هذه المعدات للعراق وتمويلها.

12- سنة 1992 فإن الجلبي ساعد في تمويل وتنظيم المؤتمر الوطني العراقي للإطاحة بصدام ولعودة العراقيين المنفيين الى العراق.

ومن جهة أخرى، فإن الدعوى لم تغفل الضرب على وتر الطائفية في العراق من شيعة وهم اغلبيهم، وسنة وهم اقلية والتي كانت مفضلة لدى صدام حسين وحزب البعث الحاكم، وان احمد الجلبي رفض ذلك كما انه يعلن ألان رفضه وشجبه محاولة الولايات المتحدة تفضيل السنة على الشيعة والبعثيين القدامى في التعيينات في السلطة العراقية والتقليل من مرتبه مصالح الأغلبية الشيعية كما فعلت الولايات المتحدة في الماضي.

ومثل هذه الأعمال من جانب الجلبي المناوئة لصدام حسين، وبالتالي للتعاون مع الأردني العراقي في مجال الأسلحة، أغضبت صدام والأردن مما دفعهم للقيام بأعمال إجرائية ضده، منها السعي لاحتجاز احمد الجلبي في الأردن، ومحاولة خطفه وتسليمه للمخابرات العراقية لتعذيبه وقتله وسلب مؤسسته المالية (بنك البتراء)، ونشر الإشاعات والأكاذيب حوله وحول البنك، وأجراء محاكمة عسكرية سورية في الأردن حيث تم

إصاق العديد من التهم ضده وجميعها كذب وخداع، وان الأردن، حتى بعد سقوط صدام حسين، لا زال يقوم بنشر أكاذيب وقصص مضللة ضد احمد الجلبي بالتعاون مع بعض موظفي وكالة المخابرات المركزية CIA. وحيث علم الجلبي مسبقاً بالمؤامرات الأردنية العراقية حوله، غادر الأردن في 7/آب/1989، ولا يستطيع الرجوع الان للأردن.

هذه باختصار بعض المسائل وربما أهمها، التي عبر عنها احمد الجلبي صراحة وبوضوح في دعواه محل البحث. وتقابلها وجهة نظرنا في الأردن التي تخالفها تماماً لدرجة عدم التقاء وجهتي النظر في أي نقطة على الإطلاق وانه لا علاقة لصدام حسين ولا للعراق بما حصل لبنك البتراء في 2/آب/1989، و إنما الأمر يتعلق بمسألة فنية مالية بحتة وكما حصل مع بنك البتراء سنة 1989، حصل مع غيره من البنوك، بطريقة او بأخرى، منذ تلك السنة وحتى الآن، فالبنك، كان يعاني من أزمات مالية حادة لم تؤثر عليه فحسب، و إنما على بعض المؤسسات المالية الأخرى، بل أثرت سلباً حتى على الاقتصاد الوطني، كان لبنك البتراء وتصرفات إدارته، أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الاقتصادية الحادة التي لحقت بالأردن سنة 1989 والتي لم يشهد لها الأردن مثيل منذ عشرات السنوات السابقة. رافق ذلك مضاربات على الدينار والدولار في السوق، واقترب سوق النقد من حافة الانهيار، حيث قارب سعر الدولار في هذه المضاربات إلى (900) فلس لكل دولار بعد أن كان سعره الاعتيادي على مدى فترة طويلة سابقة يتراوح بين 270 – 320 فلس تقريباً. وبعد جهاد إداري ومالي كثيف بمختلف المفاهيم استطاع البنك المركزي ان يثبت سعرين للدولار أحدهما للاستيراد (حوالي 780 فلس)، والآخر للا..... العادية (حوالي 600 فلس)، وليتم بعد ذلك توحيد سعر الصرف بحوالي (710 فلس)

خاضع لذبذبة الأسعار العادية في السوق، وهذا هو الأمر منذ ما يقرب (13) عاماً. أي أن سعر الدينار الأردني أنخفض بنسبة تقارب الـ 60% عن السعر المعتاد قبل أزمة 1989 وما ترتب على ذلك من ارتفاع للأسعار يزيد على الضعف.

وحتى لا يأخذنا الحماس العاطفي البعيد عن الأسس العلمية والموضوعية لهذا الطرف أو ذاك، سنسترشد برأي فني حيادي لا تربطه بالحكومة الأردنية والبنك المركزي ولا بالسيد احمد الجلبي أي رابطة خاصة، وهو رأي مدقق الحسابات (المستقل) أرثر أندرسون / دجاني وعلاء الدين في تقريره حول الوضع المالي لبنك البتراء كما هو في 1989/8/2، وهو يوم السيطرة على بنك البتراء بموجب قرارات لجنة الأمن الاقتصادي. ومما جاء في هذا التقرير ما يلي:

- 1- بلغ عجز حقوق المساهمين حوالي (157.2) مليون دينار.
- 2- هناك خسائر مالية محتملة الحدوث تقدر بمبلغ حوالي (93.4) مليون دينار.
- 3- وبالتالي، في حال حدوث الخسائر الإضافية، يكون العجز في حقوق المساهمين حوالي (250.6) مليون دينار.
- 4- تتوقف قدرة البنك على الاستمرار في أعماله بشكل اعتيادي على توفير التمويل اللازم له.

- 5- منذ سنة 1984 توجد قيود في البنك دون أي وثائق ثبوتيه حول النقد في الصندوق. وهذه القيود تمت مع بنوك ذات علاقة وثيقة بالبنك وادارته السابقة ومع بعض البنوك الأخرى والتي لم تظهر في كشوفات حسابات تلك البنود.
- 6- قام البنك بإجراء عمليات مقايضة للعمليات مع بعض البنوك دون إثباتها في السجلات، وبلغت حوالي (5.9) مليون دينار.
- 7- وجود شيكات معادة بحوالي (893) ألف دينار غير مسجلة في الحسابات الخاصة بها.
- 8- وجود أخطاء محاسبية في إثبات بعض المعاملات بلغت حوالي (4.6) مليون تقريباً.
- 9- وجود انخفاض في قيمة استثمارات البنك طويلة الأجل بحوالي (1.5) مليون دينار.
- 10- وجود خسائر رساليه في بعض الشركات التي يساهم بها البنك بحوالي (515) ألف دينار.

11- إضافة البنك لمبلغ حوالي (1.8) مليون دينار لقيمة استثماره في بتراء واشنطن دون وثائق ثبوتيه.

12- وجود قيود في البنك تفيد قيام البنك بعمليات مقايضة لعملات أجنبية بالرغم من عدم وضوح هذه العمليات وعدم تبادل فعلي لها.

13- قيام البنك ببيع العقارات مع عدم تثبيت عمليات البيع بطريقة صحيحة.

14- لم يتم في كثير من الحالات الحصول على موافقة البنك المركزي المسبقة على منح تسهيلات ائتمانية التي تزيد على (500) ألف دينار، ولا على امتلاك العقارات (خلافاً للقانون).

15- عدم دقة وصحة المعلومات المالية المقدمة للبنك المركزي.